النظام الدستوري للتحريات الأمنية

رسالة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه
في الحقوق

إعداد

محمد رفاعي أحمد حسنين

مدرس مساعد بقسم القانون العام

كلية الحقوق . جامعة القاهرة

لجنة المناقشة والحكم على الرسالة

الأستاذ الدكتور/ فتحي فكري مشرفاً ورئيساً

أستاذ القانون العام بكلية الحقوق جامعة القاهرة

المستشار الدكتور/ حسام فرحات أبو سيف عضواً

الرئيس بهيئة المفوضين بالمحكمة الدستورية العليا

الأستاذ الدكتور/عماد ابراهيم الفقى عضواً

أستاذ القانون الجنائى المساعد بكلية الحقوق جامعة السادات

٢٠١٩

(بسم الله الرحمن الرحيم)

" وَقُلْ رَّبَّ زِدْنِي عِلْماً "

{طه : 114}

صدق الله العظيم.

إهداء

أهدي هذا العمل إلي والدي رحمة الله عليه، كان رجلاً بسيطاً يكافح من أجل تعليم أبنائه، ويؤمن بأن التفوق هو السبيل الوحيد لرفعة البسطاء.

كما أهدى هذا العمل إلى (أمى) الغالية منبع الحب والعطاء ورمز التضحية ، سندى فى هذه الحياة بعد أبى، والتى جعلها الله مخرجى من كل ضائقة وسبيلى إلى كل خير، فمهما حاولت أن أصف دورها فى حياتى وقيمتها فى قلبى، فلن تسعفنى مفردات هذه اللغة ، أطال الله لى عمرها وبارك فيها .

شكر وتقدير

يسعدنى أن أتقدم بخالص الشكر والتقدير والامتنان إلى سعادة المستشار الدكتور/حسام فرحات أبو سيف على تفضل سيادته بقبول الاشتراك فى مناقشة هذا العمل المتواضع.

فعلى الرغم من مسئولياته الكبيرة، وأعبائه الجسام، وضيق وقته، فقد تقبل عبء قراءة هذا العمل، واقتطع جزء من وقته الثمين، لمراجعة هذا العمل وتحمل عناء إثرائه بملاحظاته العلمية والتطبيقية، والتى سيكون لها عظيم الأثر على القيمة العلمية للرسالة، فله منى جزيل الشكر والتقدير.

والشكر موصول إلى سعادة الأستاذ الدكتور عماد ابراهيم الفقى، لتفضله بقبول الانضمام إلى عضوية لجنة المناقشة والحكم على هذا العمل المتواضع، فمن دواعى سرورى أن أحظى بشرف الاستماع إلى ملاحظات سيادته وتوجيهاته، التى ستضيف الكثير إلى القيمة العلمية للرسالة، فله منى عظيم الشكر والامتنان والتقدير.

مقدمة

لم تنل بعض الموضوعات– رغم قدمها– الأهمية البحثية الكافية؛ نظراً لصعوبة الاقتراب من هذه الموضوعات؛ لتداخلها مع السياسة، واكتنافها السرية وعدم الشفافية .

وتُعد التحريات الأمنية أحد الموضوعات ذات الطابع العملى والمسكوت عنها، حيث نلحظ ندرة المعالجات الشاملة لهذا الموضوع، فلا نجد دراسة فقهية متخصصة تتناول التحريات الأمنية من منظور دستوري .

وتمثل ندرة المعالجات الشاملة للتحريات الأمنية الدافع إلي معالجة هذا الموضوع، بهدف العمل على صياغة نظرية متكاملة للتحريات الأمنية في نطاق ممارسة الحقوق الدستورية، وإذا كنا قد تطرقنا إلى بعض المسائل الجنائية والإدارية، فلأنها تمس مسائل دستورية في المقام الأول، باعتبار أن الدستور هو القانون الحاكم .

و نلحظ – يوميّاً – انتشار استخدام مصطلح (التحريات الأمنية)، فهي تمثل الأداة الرئيسية للكشف عن الجرائم في نطاق الضبط القضائي، كما أنها تعد أساساً لإصدار قرارات التعيين بالوظائف العامة، وقرارات التخصيص بالإسكان الاجتماعي، فضلاً عن دورها الهام في التحري عن المرشحين لعضوية المجالس النيابية، ومجالس إدارات الجمعيات الأهلية، وغير ذلك من حقوق دستورية.

وبصفة عامة، لا أحد ينكر أهمية التحريات كوسيلة أساسية لجمع المعلومات اللازمة لصنع أغلب القرارات، في شتي الميادين، ففي الأعم الأغلب لا يصدر قرار هام إلا بعد تحريات أمنية، ولا نجد ممارسة لبعض الحقوق الدستورية إلا بعد تحريات أمنية تفيد استيفاء أصحاب الشأن للشروط اللازمة لممارسة هذا الحقوق التي كفلها الدستور.

وأما عن مجال الحقوق والحريات بأنواعها المختلفة، فنجد ثمة انعكاس للتحريات الأمنية علي ممارسة بعض هذه الحقوق:

فعلي صعيد الحقوق الشخصية، تتأثر حرمة الحياة الخاصة إذا ما تجاوز القائمون علي التحري حدود الدور المنوط بهم، موقعين بذلك ضرراً على أصحاب الشأن، لاسيما في نطاق الضبط القضائي ، حيث إن

الفهرس

إهداء ٣
شكر وتقدير ٤
مقدمة..... ٥
خطة الدراسة..... ٨
الباب الأول: النظام العام للتحري ٩
الفصل الأول: ماهية التحريات الأمنية..... ١٠
المبحث الأول: تعريف التحريات وأنواعها ١١
المطلب الأول: تعريف التحريات..... ١٢
الفرع الأول: المعني اللغوي للتحريات ١٣
الفرع الثاني: المعني الاصطلاحي للتحريات..... ١٤
المطلب الثاني: أنواع التحريات..... ١٦
المبحث الثاني: الطبيعة القانونية للتحريات..... ١٧
المطلب الأول: طبيعة إجراءات التحري في مجال الضبطية القضائية..... ١٨
المطلب الثاني: طبيعة إجراءات التحري في مجال الضبط الإداري..... ٢١
المطلب الثالث: طبيعة إجراءات التحري في غير مجالي الضبط القضائي والإداري..... ٢٣
الفرع الأول: طبيعة التحريات في نطاق التعيين بالوظائف العامة ٢٤
الفرع الثاني: طبيعة التحريات في مجال الإسكان الاجتماعي ٢٧
المبحث الثالث: حدود التحريات ٢٨
المطلب الأول: سند التحريات ٢٩
موقف التشريعات المقارنة..... ٢٩
موقف التشريع المصري..... ٣٠
المطلب الثاني: نطاق التحري ٣٤
النطاق الشخصي للتحري..... ٣٦
النطاق الموضوعي للتحريات..... ٣٧
الفصل الثاني: أساليب التحريات الأمنية ٣٩
المبحث الأول: الأساليب التقليدية للتحريات ٤٠
المطلب الأول: المناقشة والسؤال ٤١
المطلب الثاني: المرشد السري..... ٤٤
الفرع الأول: ماهية المرشد السري ٤٥

الفرع الثاني: حتمية الإفصاح عن المصدر السري ٤٩
المبحث الثاني: الأساليب الحديثة للتحريات ٥٢
المطلب الأول: أثر استخدام الحاسب الآلي علي أساليب التحري ٥٤
الفرع الأول: دور الحاسب الآلي في انتفاضة الثورة المعلوماتية ٥٥
الفرع الثاني: التحري الجنائي عبر مواقع التواصل الاجتماعي ٦٠
المطلب الثاني: المعلومات الشخصية المسجلة لدي الإدارة ومساسها بالحقوق والحريات..... ٦٨
الفرع الأول: ماهية المعلومات الشخصية المسجلة ٧١
الفرع الثاني: مساس المعلومات المسجلة بحقوق الأفراد الدستورية ٧٩
موقف المحكمة الدستورية العليا (الحق في النضال لإثبات حسن السمعة) ٨٥
كلمة تعقيبية ٨٩
الفصل الثالث: أشخاص وجهات التحري ٩٢
المبحث الأول: الجهات الشرطية..... ٩٣
المطلب الأول: مأمورو الضبط القضائي..... ٩٤
المطلب الثاني: مصلحة الأمن العام..... ٩٦
المطلب الثالث: قطاع الأمن الوطني..... ٩٩
المبحث الثاني: الرقابة الإدارية..... ١٠١
الباب الثاني: انعكاس التحري علي أبرز الحقوق الدستورية..... ١١٠
الفصل الأول :انعكاس التحري علي الحق الدستوري في تولي الوظائف العامة..... ١١٢
المبحث الأول: مفهوم ومجال التحري في نطاق الوظيفة العامة..... ١١٤
المطلب الأول: التحري الجنائي عن المرشح وذويه..... ١١٨
الفرع الأول:المفهوم الإداري للحالة الجنائية..... ١١٩
الفرع الثاني :التحري الجنائي عن شرط حسن السمعة فيما يتجاوز المرشح..... ١٢٨
المطلب الثاني: التحري عن الوضع الاجتماعي للمرشح وذويه..... ١٣١
المطلب الثالث: التحري عن النشاط السياسي للمرشح وذويه..... ١٣٤
كلمة استطرادية: الخلط بين الموافقة الأمنية والتحري الأمني ١٤٧
المبحث الثاني: الرقابة القضائية علي قرارات استبعاد المرشحين لأسباب تتعلق بالتحريات الأمنية..... ١٥٠
المطلب الأول: اتجاهات المحكمة الإدارية العليا بشأن التحريات..... ١٥٢
الفرع الأول: الاتجاه الأول للمحكمة الإدارية العليا(مناقشة التحريات)..... ١٥٣
الفرع الثاني: الاتجاه الحالي للمحكمة الإدارية العليا(عدم مناقشة التحريات)..... ١٦٩
المطلب الثاني: تذبذب موقف المحكمة الإدارية العليا من الرقابة علي التحريات الأمنية..... ١٧٤
الفرع الأول : تناقض واضح ومعايير محل نظر..... ١٧٦
الفرع الثاني : التناقض الموضوعي في أحكام التحريات..... ١٨٠

الفصل الثاني : انعكاس التحريات الأمنية علي بعض الحقوق الدستورية الأخرى ١٨٥
المبحث الأول : انعكاس التحريات الأمنية علي حق الترشح لعضوية المجالس النيابية ١٨٦
المطلب الأول : أهمية التحري عن المرشحين لعضوية المجالس النيابية.....١٨٨
المطلب الثاني : مفهوم ومجال التحري في نطاق عضوية المجالس النيابية.....١٩٥
المبحث الثاني: انعكاس التحريات الأمنية علي حق تكوين واستمرار الجمعيات الأهلية ٢٠٦
المطلب الأول : مفهوم ومجال التحري حال الترشح لعضوية مجالس إدارات الجمعيات الأهلية.....٢٠٨
المطلب الثاني :دور التحريات الأمنية في الجمعيات الأهلية.....٢١٤
المبحث الثالث: انعكاس التحريات علي حق الحصول علي مسكن اجتماعي.....٢١٥
المطلب الأول: مفهوم ومجال التحري في نطاق حق التخصيص بالإسكان الاجتماعي.....٢٢٣
المطلب الثاني: الرقابة القضائية علي قرارات الاستبعاد من التخصيص بالإسكان الاجتماعي.....٢٢٧
الباب الثالث: الضوابط المفتقدة في نظام التحري الأمني.....٢٣٣
الفصل الأول: الجدية في التحري..... ٢٣٦
المبحث الأول :ماهية الجدية.....٢٣٧
المبحث الثاني : ضوابط جدية التحري في نطاق ممارسة الحقوق الدستورية ٢٤١
المطلب الأول: ثبوت صلة أصحاب الشأن بالوقائع الواردة بالتقرير الأمني ٢٤٢
المطلب الثاني: مناقشة أصحاب الشأن بما نسبته إليهم الجهات الأمنية ٢٥٥
المطلب الثالث: مواجهة أصحاب الشأن بما انتهت إليه تقارير التحري ٢٥٧
الفصل الثاني: شفافية نظام التحري الأمني..... ٢٥٩
المبحث الأول: الحق في الاطلاع علي التقارير الأمنية.....٢٦٣
المبحث الثاني: تسبيب القرارات الصادرة بناء علي التحري الأمني ٢٧٣
الفصل الثالث: مساءلة القائمين علي التحري عن أعمالهم ٢٧٨
الخاتمة ٢٨٦
النتائج ٢٨٧
التوصيات.....٢٨٩
المراجع ٢٩٢
المراجع الأجنبية ٢٩٥
الفهرس ٢٩٧

النظام الدستوري للتحريات الأمنية

مستخلص

محور هذه الدراسة هو وضع نظام دستورى للتحريات الأمنية، على النحو الآتى:

أ/ تعريف التحريات الأمنية وبيان انعكاسها على منظومة أهم الحقوق الدستورية .

ب/ التطبيق العملى لانعكاس التحريات الأمنية على أبرز الحقوق الدستورية، كحق تولى الوظيفة العامة ،حق الترشح لعضوية المجالس النيابية، حق تكوين واستمرار الجمعيات الأهلية، وحق الحصول على مسكن اجتماعى،

ج/ تقنين ضوابط للتحريات الأمنية فى نطاق ممارسة الحقوق الدستورية، كجدية إجراءات التحري، وشفافية تطبيقها، ومساءلة القائمين عليها حال تجاوزهم لحدود أعمالهم، وإبراز مدى أهمية هذه الضوابط كضمانة أساسية ؛ لكفالة التمتع بالحقوق والحريات.

د/ بيان العوار الدستورى في تقاعس وإهمال المشرع عن تنظيم بعض حقوق الأفراد الدستورية .

وخلاصة هذه الرسالة المطالبة بصياغة نظرية متكاملة للتحريات الأمنية فى نطاق ممارسة الحقوق الدستورية.

إعداد
محمد رفاعي أحمد حسنين

إشراف
الأستاذ الدكتور/ فتحي فكري

الكلمات الدالة باللغة العربية

التحريات الأمنية_ النظام الدستورى_ التحرى السياسى _ التحرى الجنائى _ التحري عن الوضع الاجتماعى_ التقارير الأمنية_ المعلومات الشخصية المسجلة_ حسن السمعة_ الرقابة الإدارية_ الاستبعاد الأمنى _ الموافقة الأمنية_ الحقوق الدستورية _ العوار الدستورى _ الكارت الأمني _ التسجيل الجنائى.